**محاضرة النحو السادسة/ المرحلة الرابعة**

**ما لا ينصرف:**

الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنياً و(غير متمكنٍ)، وإن لم يشبه الحرف سمي معرباً و(متمكناً). ثُمَّ المعرب على قسمين: ما لم يشبه الفعل، ويسمى منصرفاً و(متمكناً أمكن). وما أشبه الفعل، ويسمى غير المنصرف و(متمكناً غير أمكن). وعلامة المنصرف أن يجر بالكسرة مع اَل والإضافة أو بدونهما، وأن يدخله الصرف (التنوين) لغير مقابلة أو عوض، لعدم شبهه الفعل، نحو: جاء محمدٌ، ورأيتُ محمداً، وسلمتُ على محمدٍ، ويسمى بتنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة، فالتنوين هنا لا يدل على التنكير؛ لأن محمد اسم علم، والمعروف أن الاسم إذا لم يضف ولم يعرف باَل يكون منوناً؛ لأن التعريف والتنكير لا يجتمع على كلمة واحدة. واحترز بقوله: (لغير مقابلة) من تنوين أذرعاتٍ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم في مسلماتٍ المقابل لنون جمع المذكر السالم، وهو يلحق غير المنصرف، كأذرعاتٍ وهنداتٍ–علم امرأة– واحترز بقوله: (أو عوض) من تنوين جَوارٍ وغَواشٍ، فإنه عوض عن الياء المحذوفة والتقدير: جوارِيٌ (جمع جارية)، وغواشِيٌ (الظلمات، من غشي الليل)، وهو يلحق غير المنصرف أيضاً، كهذين المثالين.

وعلامة غير المنصرف أن يجر بالفتحة، أي هو الاسم الذي لا يجوز أن يلحقه الكسر ولا التنوين إن لم يضف أو لم تدخل عليه اَل، نحو: مررتُ بأحمدَ. فإن أُضيف أو دخلت عليه اَل جر بالكسرة، نحو: مررتُ بأحمدِكم أو بالأحمدِ. وعلامة الجر بالفتحة بالنسبة للاسم المتمكن غير الأمكن (غير المنصرف) تُعدُّ علامة إعراب فرعية، أو ما يطلق عليه بنيابة الحركات عن الحركات. والقدماء لهم تسمية أخرى للمعرب المتمكن الأمكن، فقد سموه (ما يجري)، وأطلقوا على المعرب المتمكن غير الأمكن (ما لا يجري).

قلنا سابقاً أن المعرب على قسمين: ما لم يشبه الفعل، ويسمى منصرفاً و(متمكناً أمكن). وما أشبه الفعل، ويسمى غير المنصرف و(متمكناً غير أمكن). والفعل المضارع يكون معرباً لمشابهته الاسم (وهذا ما سنبحثه بالتفصيل في الفعل المضارع). أما العلة التي اقتضت منع الاسم من الصرف (التنوين)، فهي أنه أشبه الفعل؛ وذلك أن الفعل مشتق من المصدر فهو راجع إليه لفظاً، ويحتاج إلى الاسم في المعنى ليكون فاعلاً له. فمتى وجد في الاسم علتان إحداهما لفظية والثانية معنوية، أو علة تقوم مقامهما، يمتنع من التنوين، مثال ذلك: (يزيد) ممنوع من

الصرف للعلمية وهي أمر معنوي، ووزن الفعل وهو أمر لفظي، إذ يلفظ به كما يلفظ بالمضارع. وهكذا يقال في بقية الموانع، فالعلمية والوصفية ترجعان إلى المعنى، والباقي إلى اللفظ. أما ما يقوم مقام علتين فهما ألف التأنيث بقسميها المقصورة والممدودة، وصيغة منتهى الجموع؛ وذلك أن وجود الألف أو صيغة منتهى الجموع علة راجعة إلى اللفظ، وخروجها عن الآحاد العربية والدلالة على منتهى الجموع، ولزوم الألف علة راجعة إلى المعنى. وبما أن الفعل لا يجر ولا ينون؛ لأن التنوين والجر من علامات الاسماء، فلما شابه الاسم الفعل منع من التنوين ومن علامة الجر.

من هنا نعلم أن الاسم يمنع من الصرف إذا وجد فيه علة واحدة تقوم مقام علتين. أو علتان من علل تسع، والعلل التسع يجمعها قوله:

عَدلٌ ووَصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثُمَّ جمعٌ ثُمّ تركيبٌ

والنونُ زائدةٌ مِن قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبٌ

فما **يقوم مقام علتين** منها اثنان، **أحدهما:** ألف التأنيث مقصورة كانت كـ (حُبلَى) أو ممدودة كـ (حمراء)، علماً كانت كـ ( ذكرى و زكرياء) أو غير علم كما مثل. **والثاني:** الجمع المتناهي أو صيغة منتهى الجموع، وضابطه: كلُّ جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، كـ (مساجد ومصابيح)، فإن تحرك الثاني صرف، نحو: صياقِلَة، وصيارِفَة، وأشاعِرَة، وعباقِرَة، مناذِرَة. وما جاء على صيغة منتهى الجموع معتل الآخر أُجري في الرفع والجر مجرى المنقوص كـ (ساري)، فتنونه وتقدر رفعه وجره، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، فنقول: هؤلاء سارٍ، ومررت بسارٍ. أما في النصب فتثبت الياء مفتوحة بغير تنوين، فنقول: رأيتُ ساريَ. ومثله: جوارٍ وغواشٍ.